

الأزمات الاقتصادية، والمالية (أزمة الكساد الكبير 1929م) والأزمة الاقتصادية الليبية خلال الفترة 2011م - 2025م

■ أ. عماد محمد الكرد *

● تاريخ استلام البحث 2025/02/25م. ● تاريخ قبول البحث 2025/04/06م

■ المستخلص:

تناولت الورقة البحثية موضوع الأزمات الاقتصادية، والمالية لأنها جزءاً متكرراً من الدورات الاقتصادية في العالم، وتسبب اضطرابات واسعة النطاق تؤثر على حياة الملايين في جميع الجوانب، والبحث في التداعيات، ومعرفة الأسباب، والآثار للأزمات العالمية قد تحذرنا في المستقبل قبل تأزمها، وكذلك دراسة سياسة تجنب الأزمات، وطرق علاجها، وإبراز أهم الأزمات العالمية، وخاصة أزمة الكساد الكبير عام 1929م، كنموذج هام من أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث، ومدى خطورتها، وتأثيرها العميق على المجتمعات كونها تركت دروساً قيمة في مجال الاقتصاد الكلي، والسياسات الاقتصادية، وأكدت على ضرورة وجود أنظمة مالية قوية، ورقابة فعالة، بالإضافة إلى أهمية التدخل الحكومي في أوقات الأزمات لتحفيز الاقتصاد، وحماية المواطنين، وقام الباحث بتسليط الضوء على الأزمة الاقتصادية الليبية بالدولة الليبية التي حدثت في عام 2011م، ومازالت تعاني منها إلى يومنا هذا، ومعرفة أسبابها، وتداعياتها، وطرق اصلاحها.

قسم الباحث البحث إلى جزئين الجزء الأول تناول مراحل الأزمة الاقتصادية، وأنواعها، وآثارها، وكذلك عن الأزمة المالية، وأسبابها، وأنواعها، وسياسة تجنبها، وأما الجزء الثاني تناول الأزمات العالمية متمثلة في أزمة الكساد الكبير 1929م، وأسبابها، وتداعياتها، وآثارها، وإبراز الأزمة الاقتصادية الليبية منذ ثورة 17 فبراير 2011م حتى 2025م، وتداعياتها، والإصلاحات اللازمة لحلها مستعيناً بالمنهج التاريخي، والتحليلي، ومراجع

* باحث دكتوراه بالأكاديمية الليبية في الدراسات الإقليمية، والدولية. E-mail: imadalkurd@yahoo.com

كتب، ومواقع على شبكة المعلومات، وقد توصلت الورقة إلى عدد من التوصيات التي يمكن الأخذ بها للتقليل من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية، والمالية على الوضع الاقتصادي في ليبيا.

● الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، والأزمة المالية، والكساد الكبير.

■ Abstract:

The research paper addresses the topic of economic and financial crises, as they are a recurring part of the global economic cycle, causing widespread repercussions, causes, and effects of global crises, which may serve as warnings for the future before they become a crisis. It also examines crisis prevention policies and methods for addressing them, highlighting the most significant global crises, particularly the Great Depression of 1929, as an important example of the worst economic crises in modern history. It also highlights the extent of its severity and profound impact on societies, as it has left valuable lessons in the field of macroeconomics and economic policies. It emphasizes the need for strong financial systems and effective oversight, as well as the importance of government intervention in times of crisis to stimulate the economy and protect citizens. The researcher also highlights the economic crisis in Libya, which occurred in 2011 and continues to this day, and explores its causes, repercussions, and methods for reform. The researcher divided the research into two parts. The first part discusses the stages of the economic crisis, its types, and its effects, as well as the financial crisis, its causes, types, and the policy of avoiding it.

The second part deals with global crises represented by the Great Depression of 1929 AD, its causes, repercussions, and effects, and highlights the Libyan economic crisis from the revolution of February 17, 2011 AD until 2025 AD, its repercussions, and the reforms necessary to solve it, using the historical and analytical approach, book references, and websites on the information network. The paper reached a number of recommendations that can be taken into account to reduce the negative effects of economic and financial crises.

● **Key words:** Economic crisis, Financial crisis, and Great recession.

■ المقدمة:

تُعدُّ الأزمات المالية، والاقتصادية واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تترك تأثيراً عميقاً على حركة النشاط الاقتصادي، وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحتاج إلى فترات زمنية قد تطول أحياناً للتخلص من الآثار السلبية لها، وعامةً تهدد الاستقرار الاقتصادي، والسياسي للدول، وتعتبر الأزمات المالية، والاقتصادية إحدى سمات العصر الحديث، فحازت على اهتمام الكتاب، والباحثين، والاقتصاديين، والسياسيين في مختلف دول العالم، وتطور الفكر الاقتصادي الذي يتناول الأزمات، ويبحث في مسبباتها، وكيفية معالجتها، ومن الطبيعي أن الأزمات المالية، والاقتصادية لها آثار سلبية عديدة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تمتد إلى الجوانب الأخرى كالجوانب السياسية، والاجتماعية. وشهد العالم العديد من الأزمات الاقتصادية أبرزها أزمة الكساد الكبير (1929م)، التي وصفها الاقتصاديون بأنها الأسوأ بسبب ندرة السيولة في أسواق الائتمان، والمؤسسات المصرفية إلى جانب الانكماش الذي عرفه قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وما صاحبه من ممارسات مرتفعة المخاطر في الإقراض بسبب فقاعات سوق العقارات، وبالتالي امتد آثارها ليطال العديد من الدول نتيجة لكل التغيرات، والتحولت، فتولدت عنها أزمات أثرت على التطور الاقتصادي العالمي، وظهرت في شكل تحديات مصيرية مختلفة في الأنظمة الاقتصادية العالمية، والدولة الليبية تمر في أزمات اقتصادية، ومالية منذ ثورة 17 فبراير 2011م، إلى وقتنا الحاضر، سنوضح الأسباب، وآثارها، وطرق اصلاحها.

■ مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة البحثية في السلبية للأزمات الاقتصادية، والمالية، وانعكاسها على الاقتصاد العالمي في جوانبه الاقتصادية، والمالية، وانهيار أسواق المال، والعقارات، والسؤال الرئيسي الذي انبثق عن المشكلة البحثية هو: ما الآليات، والسياسات الاقتصادية، والنقدية التي اتبعتها الدول الكبرى خلال أزمة الكساد الكبير عام 1929م؟، أما السؤال الفرعي يتمثل بأن: كيف يمكن التخفيف من حدة الأزمة، وتسريع التعافي الاقتصادي للدولة الليبية؟

■ فرضيات البحث:

1- اتباع الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة في البداية سياسات اقتصادية، ونقدية انكماشية تركز على خفض الإنفاق الحكومي، وتحقيق التوازن في الميزانيات، والحفاظ على معيار الذهب، وقد أدت هذه السياسات إلى تفاقم الأزمة من خلال تقليل الطلب الكلي، وزيادة البطالة.

● التمسك بمعيار الذهب يؤدي إلى تقييد قدرة البنوك المركزية على زيادة المعروض النقدي وخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد.

2- لتحقيق استقرار سياسي شامل، ومستدام، يتبعه تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي متكامل يركز على تنويع مصادر الدخل، وإدارة رشيدة للموارد، وتعزيز القطاع الخاص، ومكافحة الفساد، سيؤدي إلى تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية، والمالية، وتسريع عملية التعافي الاقتصادي في دولة ليبيا.

■ أهداف البحث:

- 1- معرفة أسباب حدوث الأزمات حتى يتم التغلب عليها أو عدم حدوثها.
- 2- تسليط الضوء على اخفاقات الدول في استمرارية الأزمة.
- 3- تطوير اقتصاد الدول في اصلاحات طريقة التعامل مع البنوك.
- 4- إبراز طرق الإصلاح الاقتصادي للأزمة الاقتصادية في الدولة الليبية.

■ أهمية البحث:

مع تكرار الأزمات الاقتصادية، والمالية في العصر الحديث، يصبح فهم جذور الأزمات السابقة، وكيفية التعامل معها أمراً بالغ الأهمية، ويعتبر الكساد الكبير حدثاً محورياً في التاريخ الاقتصادي، وفهم كيفية التعامل معه لا يزال ذا أهمية، يمكن أن تقدم دراسة السياسات التي تم اتباعها سواء الناجحة أو الفاشلة رؤى قيمة لصناع القرار، ومعرفة اسباب الأزمة الاقتصادية في الدولة الليبية.

■ مصطلحات البحث:

الأزمات لغوياً: (الشدة والضييق، ومنه قولهم أزمة سياسية، وأزمة اقتصادية، ويقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق)⁽¹⁾.

■ منهجية البحث:

1- المنهج التاريخي.

2- المنهج الوصفي التحليلي.

■ حدود البحث:

● الحدود المكانية: الاقتصاد العالمي، والاقتصاد الليبي.

● الحدود الزمنية: 1929م- 1939م، و 17 فبراير 2011م.

■ الدراسات السابقة:

1- السعيد دراجي، الأزمة المالية العالمية: أسبابها، وتداعياتها، وآثارها على الاقتصاد العربي، والبديل التمويلي الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة- الجزائر، 2010م.

أبرزت الدراسة الأزمة المالية مؤشراً واضحاً على الاختلالات المزمنة التي يعاني منها النظام المالي، والمصرفي الرأسمالي نتيجة اعتماده على آليات غير منطقية كسعر الفائدة، والمضاربة الربوية (غير المشروعة) وانتشار الممارسات غير الأخلاقية في المعاملات على الأوراق المالية منها الشراء بغرض الاحتكار، والخداع، والتضليل، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية، واستغلال ثقة العملاء، والإفراط في المعاملات الوهمية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأسهم نتيجة الآمال وليس نتيجة ارتفاع أرباح الشركات، واستنتجت الدراسة أن رغم سعي الدول المتقدمة إلى معالجة تداعيات الأزمة عن طريق تقديم جرعات مسكنة، ومهدئة إلا أنها لا يمكن القضاء عن مسبباتها الأصلية التي تبقى تتكرر باستمرار في النظام المالي الحر، وأوصت الدراسة ضرورة التوجه نحو حلول تقضي على هذه الأسباب من جذورها، ويكون ذلك في إطار إحداث تغيير جذري في المنظومة المالية، والمصرفية العالمية.

2- حسين الأسدي، الأزمات الاقتصادية: الأسباب والمعالجات في السياسات الاقتصادية الحديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2021م، ط: 2.

ركزت الدراسة على الجوانب النظرية، والعملية للأزمات الاقتصادية، والمالية، واستعرضت تطور الفكر الاقتصادي في تفسير الأزمات منذ الكلاسيك إلى ما بعد الكينزية، وبينّ التغير في آليات المعالجة، من تدخل الدولة إلى السياسات الليبرالية، ثم العودة إلى التدخل الكينزي بعد الأزمات الحديثة، وتناولت الدراسة نماذج من أزمات حديثة مثل أزمة منطقة اليورو، وأزمة فيروس كورونا، وكيف أن الاقتصادات ذات البنية المؤسسية المرنة استطاعت احتواء الأزمات بشكل أفضل، وأوصت الدراسة بتبني مزيج من السياسات الوقائية، والتحفيزية، وتفعيل دور المؤسسات الاقتصادية الإقليمية لمواجهة الأزمات.

3- سامي صالح، تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008م، الأسباب، والانعكاسات على الاقتصادات العربية، دار اليازوري العلمية، 2020م، ط: 2.

قدّمت هذه الدراسة تحليلاً مقارناً للأزمة المالية العالمية لعام 2008م، وتأثيرها على بعض الدول العربية مثل الأردن، تونس، ولبنان، والأسباب المتراكمة التي أدت إلى انفجار فقاعة الرهن العقاري، وأبرزت الدراسة عملية انتقال الأزمة إلى الدول العربية من خلال الأسواق المالية، والاستثمارات الأجنبية، وهشاشة النظم البنكية، وضعف الرقابة المصرفية، وتباطؤ إصلاحات سوق العمل، وأبرزت الدراسة استجابات الحكومات العربية التي تراوحت بين التدخل الجزئي، والامتناع الكامل، مع ضعف التنسيق الإقليمي، ووصت الدراسة بتبني سياسات احترازية، وإنشاء شبكات آمان مالية، واجتماعية.

4- سعد عواد، وسن أحمد، تأثير صياغة المعايير المحاسبية في الإبلاغ عن نتائج الأزمات المالية في البيئة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 42/118، 2019م، تاريخ النشر: 2022-04-12م.

استنتجت هذه الدراسة قدرة المنظمات المهنية على احتواء التغيرات الفجائية بمرونة عالية من أجل مواجهة الواقع بأقل الأضرار، والتعرض إلى الأزمات المالية يتطلب التغير المستمر لبعض المعايير المحاسبية مع إظهار معايير جديدة تتناسب مع الأوضاع المستجدة،

وأوصت الدراسة باعتماد معايير محاسبية محلية مشتقة من المعايير المحاسبية الدولية، وتعديلها بشكل مستمر، وإصلاح نظام الرقابة المالية، وتغيير المعايير المحاسبية، وتحسين مستوى النزاهة، والشفافية في الأسواق المحلية لتفادي أزمات في المستقبل.

5- عبد الحميد عبد الحميد، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات النامية دراسة حالة الاقتصاد المصري، دار الفكر الجامعي، 2018م، ط: 1.

استعرضت الدراسة تأثير الأزمات المالية العالمية على الاقتصاد المصري، مع التركيز على أزمة 2008م، كمثال تطبيقي، وبدأ الباحث بتحليل الأسباب البنيوية التي جعلت الاقتصادات النامية عرضة للتقلبات المالية الخارجية، وخاصة ضعف الأسواق المالية الداخلية، وتبعية النظام المصري، وبين الباحث كيف تأثرت مصر من خلال انخفاض الاستثمار الأجنبي، وتراجع الصادرات، وزيادة معدلات البطالة، وأبرزت الدراسة ضعف فعالية السياسات الحكومية في بداية الأزمة، وتوصي الدراسة على أهمية تنويع مصادر الدخل القومي، وبناء احتياطات نقدية استراتيجية.

6- وائل جبريل، واقع إدارة الأزمات في الشركات النفطية الليبية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، بنغازي- ليبيا، 2020/03/08م.

قدمت الدراسة حالة على شركة الخليج العربي للنفط بمدينة بنغازي، واستعرضت تحليلاً لمستوى إدارة الأزمات في الشركات النفطية الليبية (ASJP)، ومن أبرز أهدافها التعرف على مستوى إدارة الأزمات بالشركات النفطية الليبية من خلال الأبعاد الآتية: التخطيط لإدارة الأزمات، عملية اتخاذ القرارات في الأزمات، عملية الاتصال في الأزمات، الإمكانيات المادية، والبشرية المتوفرة لإدارة الأزمات، دور القيادة في إدارة الأزمات، ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة، فقام الباحث بتطوير استبانة معتمداً على بعض الدراسات السابقة، حيث تم التأكد من مصداقيتها، ومعامل الثبات لها، وقد تمثل مجتمع الدراسة في مديري الإدارات الوسطى بشركة الخليج العربي للنفط بمدينة بنغازي، والذي بلغ قوامه بـ (77) مديراً، واتبعت الدراسة أسلوب المسح الشامل، وبعد توزيع الاستبانة تم استرجاع 54 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، ولتحليلها استعانة الباحث بالحاسب

الآلي، واستخدام برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات (SPSS)، وكشفت الدراسة أن إدارة الأزمات لا تُمارس بالشركة، وقدم الباحث في آخر الدراسة مجموعة من التوصيات التي يأمل اتباعها لتفعيل، وممارسة إدارة الأزمات بالشركات النفطية في ليبيا.

7- John Kenneth Galbraith, The Great Crash, 1929. Houghton Mifflin Harcourt, Boston- USA, 2009.

يُعتبر هذا الكتاب من أهم المراجع التي تشرح الأسباب المؤدية إلى انهيار سوق الأسهم عام 1929م، وركز المؤلف Galbraith على فقاعة المضاربة التي تكونت في سوق الأسهم في أواخر عشرينيات القرن الماضي، والأفراط في الاستدانة التي ساهمت في انهيار السوق، ومن أهم النتائج التي توصل إليها مؤلف الكتاب أن انهيار سوق الأسهم لم يكن سببه الأساسي التراجع الاقتصادي، بل كان نتيجة للثقة المفرطة، والتفاؤل غير المبرر، ويشير إلى أن السلطات الحكومية، والاحتياطي الفيدرالي كان لديهم أدوات لوقف الانهيار، لكنهم لم يفعلوا ذلك.

8- International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Department. Libya: 2025 Article IV Consultation – Press Release; and Staff Report. IMF Staff Country Reports 2025.

تقرير صندوق النقد الدولي (IMF) يتناول الإصلاحات الاقتصادية المقترحة في ليبيا، وكيفية توجيهها نحو الاستقرار السياسي ومحاربة الفساد وتنويع الاقتصاد، ويؤكد على أن الإصلاحات الهيكلية والإدارية (مثل مكافحة الفساد، وتعزيز حكم القانون، وتوحيد المؤسسات) هي الأساس لإنعاش الاقتصاد الليبي والتقليل من تبعيته للنفط، ويشدد على ضرورة تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحقيق الاستقرار، توحيد المؤسسات، مكافحة الفساد، وتنويع الاقتصاد.

● مفاهيم البحث: مفهوم الأزمة الاقتصادية: Economic Crisis

تعرف الأزمة الاقتصادية بحالة التدهور الكامل لمختلف القطاعات الاقتصادية في

الدولة بشكل مفاجئ، مما ينتج عنها حالة من عدم التوازن في العناصر الاقتصادية الأساسية كالعرض، والطلب، والأسعار، والمنافسة، ويعرفها خبراء الاقتصاد: أنها حالة من الانخفاض المستمر في قيمة الأصول بشكل غير مسبوق أو مخطط، وتكون الأصول إما أصول ثابتة أو متداولة، ملموسة أو غير ملموسة، فهي تراجع حاد في النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الاستهلاك، والاستثمار، وتعرف كمفهوم عام (بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك)⁽²⁾، وتعتبر الأزمة الاقتصادية إحدى الحلقات الثلاث للدورة الاقتصادية تحدث نتيجة لعدد من العوامل، والممارسات التي استندت إلى الفكر الرأسمالي، والسياسات المصرفية، وتعتبر انهياراً شاملاً للنظام المالي بكل مكوناته، فيمكن أن تعرف بأنها: هبوط مفاجئ في سوق الأسهم أو عملة دولة ما أو سوق العقار أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد فتصبح أزمة اقتصادية، ويحدث مثل هذا الهبوط المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة فقاعة سعرية أو فقاعة مالية أو فقاعة مضاربة، وهي عملية بيع أو شراء كميات ضخمة لنوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم، وبأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية، فالأزمة المالية تذبذبات عميقة تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل التغيرات المالية، كحجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، الودائع المصرفية، وسعر الصرف أو انهيار النظام المالي مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية، وغير المالية.

يرى (دانييل أرنولد)¹: (الأزمة الاقتصادية عبارة عن فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق، وانخفاض في مستوى الإنتاج في فترة يكون فيها مستوى النمو الفعلي أدنى عن النمو الإجمالي).

● مفهوم الأزمة المالية: Financial crisis

الأزمة المالية واسعة الانتشار في العالم المعاصر، ولها أبعاد مختلفة تمس جوانب، ومجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمحلية، والدولية، فهي حالة

1 دانييل أرنولد: أكاديمي متخصص في مجالات الفلسفة والدراسات الدينية، وليس في الاقتصاد. لذا، فإن نسبة تعريف اقتصادي محدد له في كتاب متخصص أمر غير دقيق.

من الاضطراب الشديد في النظام المالي تتميز بفقدان الثقة في المؤسسات المالية، وانهيار أسعار الأصول، وتجمد الأسواق المالية، وقد تؤدي الأزمات المالية إلى أزمات اقتصادية، حيث تؤدي إلى تقييد الائتمان، وتراجع الاستثمارات، وانخفاض الإنفاق، وتشمل الأزمات المالية مجموعة متنوعة من الظواهر: منها الأزمات المصرفية، وأزمات أسواق الأسهم، وأزمات الديون السيادية، فصياعة مفهوم دقيق للأزمة المالية ليس بالأمر الهين، والعديد من المؤلفين قد حاولوا إعطاء تعريف محدد لها، وتبيان طبيعتها، ومن خلال التطرق لبعض التعاريف في كتاب دورات الاقتصاد السياسي (politique économie'd Cours):

● عرف (E.Barthalon)* الأزمة المالية أنها: «عبارة عن نموذج أو تغير كبير تعرفه بعض قيم المتغيرات المالية التالية، عرض السندات والأسهم، أسعارها، الطلب والعرض، حجم الودائع البنكية».*

● وعرف (Mishkin) أن الأزمة المالية هي: (عجز الأسواق المالية على توفير رؤوس الأموال اللازمة للمستثمرين أصحاب المشاريع الأكثر)⁽³⁾، وأجمع خبراء الاقتصاد بتعريف شامل للأزمة المالية بأنها: (انهيار في الأسواق المالية مصحوباً بفسل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي)⁽⁴⁾.

● مفهوم الكساد الكبير: Great recession

هو مصطلح يطلق على الأزمة التي نتجت عن تدهور معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم عام 1929م، وانتهت في ثلاثينيات القرن الماضي أو بداية أربعينيات القرن نفسه في أوقات مختلفة، ويعتبر الكساد الكبير أكبر، وأهم فترة تدهور اقتصادي عرفها التاريخ الحديث، وكانت أسواق المال الأمريكية مكان الانطلاق أول ضحايا الأزمة، وتم (التأريخ لها بانهيار بورصة نيويورك في حي المال أو وول ستريت يوم 24 أكتوبر عام 1929م، الذي أطلق عليه (الخميس الأسود)، وتبعه (الثلاثاء الأسود)

يوم 29 أكتوبر من السنة نفسها، وحدث ذلك بسبب طرح 13 مليون سهماً للبيع لكنها لم تجد مشترين لتفقد قيمتها)⁽⁵⁾، ونشر الوضع الاقتصادي الذعر لدى المستثمرين

في البورصة، وبادر الوسطاء إلى البيع بكثافة، ليجد آلاف المساهمين بعد ذلك أنفسهم مفلسين، وأعلنت عشرات المؤسسات المالية إفلاسها.

Eric Barthalon*: اقتصادي فرنسي. (عرّف الأزمة المالية بطريقة دقيقة مفهومة)

الإطار المفاهيمي، والتحليلي للأزمات الاقتصادية، والمالية:

حاول الاقتصاديون عبر التاريخ تفسير الأزمات الاقتصادية، والمالية من خلال نظريات مختلفة منها:

1- (النظريات الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية)*: تؤمن هذه النظريات بقدرة الأسواق على تصحيح نفسها تلقائياً، وأن الأزمات انحرافات مؤقتة عن التوازن الطبيعي، وتدخل الحكومة يفاقم المشكلة بدلاً من حلها.

2- (النظرية الكينزية، وما بعد الكينزية)*: جون ماينارد كينز: (John Maynard Keynes) تُعد نظريته ثورة في الفكر الاقتصادي خاصة بعد الكساد الكبير عام 1929م، ويرى أن الاقتصاد الرأسمالي قد لا يحقق التوظيف الكامل تلقائياً، وهناك ما يسمى (البطالة اللا إرادية).

الأزمات الاقتصادية، والمالية فترات من الاضطراب الشديد في النشاط الاقتصادي والأسواق المالية، وتؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي أو انكماشه، وارتفاع معدلات البطالة، وإفلاس الشركات، والمؤسسات المالية، وتقلبات حادة في أسعار الأصول، ومع ذلك يمكن أن يؤثر أحدهما على الآخر بشكل كبير، وغالباً ما يسيران جنباً إلى جنب، ويمكن أن تؤدي الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عن طريق تقييد الائتمان، وخفض الاستثمار والإنفاق، وتآكل الثقة، وبالمثل، يمكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى أزمة مالية عن طريق زيادة حالات الإفلاس، والتخلف عن سداد الديون، مما يضع ضغطاً على المؤسسات المالية، وبالرغم من أن المصطلحين وجهان لعملة واحدة، ويستخدمان بالتبادل إلا إن هناك فروقاً مثل:

الحالة	الأزمات الاقتصادية	الأزمات المالية
نظرة عامة	تدهور كبير، ومستمر في النشاط الاقتصادي الكلي لدولة أو عدة دول، وتتميز بفترة طويلة من النمو الاقتصادي المنخفض أو السلبي، وارتفاع البطالة، وانخفاض الإنتاج والاستهلاك، وإفلاس الشركات	اضطرابات حادة في الأسواق المالية، تتميز بانخفاض حاد في قيمة الأصول المالية مثل: الأسهم، والسندات، والعقارات، وانهيار المؤسسات المالية، وشح في الائتمان، وفقدان الثقة في النظام المالي
الأسباب	الصدمات الخارجية مثل: ارتفاع أسعار النفط بشكل مفاجئ، أو الكوارث الطبيعية، أو الأوبئة. الاختلالات الهيكلية مثل: مشاكل في القطاع المالي، أو عدم كفاءة تخصيص الموارد.	الفقاعات المالية: ارتفاع أسعار الأصول بشكل غير مبرر بناءً على توقعات غير واقعية. المخاطر المفترضة: تحمل المؤسسات المالية مستويات عالية من الديون، والمخاطر.

※ النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية، والنظرية الكينزية (وما بعد الكينزية): هي

مدارس فكرية تختلف في تفسيرها لكيفية عمل الأسواق، دور الحكومة، وطبيعة الأزمات الاقتصادية.

الأسباب	السياسات الاقتصادية غير الملائمة مثل: سياسات نقدية أو مالية خاطئة تسبب تضخم مفرط أو ركود. الفقاعات الاقتصادية: حيث ترتفع أسعار الأصول بشكل غير مستدام ثم تنفجر، فيؤدي لخسائر كبيرة. الأزمات المالية: تؤدي إلى أزمات اقتصادية أوسع مثل: الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وفي أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، والأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008م.	عدم كفاية التنظيم والرقابة: ضعف القواعد التي تحكم عمل المؤسسات المالية. الذعر وسلوك القطيع: بيع الأصول بشكل جماعي بدافع الخوف، مما يزيد من حدة الانخفاض. الأمثلة: أزمة الائتمان عام 1772م، الاثنى عشر الأسود عام 1987م، (انهيار سوق الأسهم)، الأزمة المالية الآسيوية عام 1997م، الأزمة المالية العالمية عام 2008م.
	هي أزمة في الاقتصاد ككل.	هي أزمة في النظام المالي.
	ليس كل أزمة اقتصادية ناتجة عن أزمة مالية	يمكن أن تؤدي أزمة اقتصادية.
	تشمل جميع جوانب الاقتصاد.	تركز على القطاع المالي.

● (مراحل الأزمة الاقتصادية، وأنواعها)⁽⁶⁾: تمر الأزمة الاقتصادية بأربع مراحل، وتتميز بالتقلبات الحادة بين مرحلتي التوسع، والانكماش بشكل مفاجئ يسوده تقلب في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي بين المراحل التي تمر بها الأزمة على النحو التالي:

1- مرحلة التوسع: تكون ما قبل الأزمة تتميز بانطلاقة اقتصادية سريعة يميزها ارتفاع في الإنتاج، والأسعار، وخلق مناصب شغل يساعد على التقليل من مستويات البطالة.

2- مرحلة الانكماش: (مرحلة الأزمة) لأنها تُعبر عن وجود فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي يصحبها انخفاض ملحوظ في مستويات الأسعار، والإنتاج، وارتفاع البطالة.

3- مرحلة الركود: (مرحلة الكساد) فيها يستمر بقاء مستوى الإنتاج في الانخفاض في ظل عدم توازن المخزون السلعي، وهبوط الأسعار إلى حالة جمود مع وجود بطالة جماعية.

4- مرحلة الإنعاش: (مرحلة الإزدهار) تتم خلالها العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي إلى أن تعود ما كان عليه قبل الأزمة مصحوباً بمرونة ملحوظة في معدلات الأسعار، والإنتاج، وانخفاض البطالة.

(أنواع الأزمة الاقتصادية)⁽⁷⁾: الأزمة الاقتصادية مختلفة الأنماط، وصنفها الاقتصاديون كالتالي:

1- الأزمات الإنتاجية: Production Crisis: تتعلق بالعملية الإنتاجية منها:

أ- الأزمات الزراعية: يتعلق هذا النوع من الأزمات بالقطاع الزراعي مباشرة؛ حيث كانت أزمة القطاع الزراعي تنعكس سلباً على قطاعات الصناعة والتجارة، إذا انخفضت القدرة الشرائية للفلاحين يؤدي إلى نقص في الطلب على المنتجات الصناعية وارتفاع البطالة.

ب- الأزمات الصناعية: ويتميز هذا النوع بالفائض الصناعي من الإنتاج المتداول في السوق الذي لا يجد الطلب الفعال المناسب معه نظراً لعدم تغطيته أو عدم جودته، وبالتالي تحدث حالة (جمود اقتصادي) وهذا بدوره يسبب في تراجع مستويات الإنتاج، وانخفاض موازي في المستوى العام للأسعار.

2- **أزمات النفط: Petroleum Crisis** : تلك التقلبات الواقعة في أسعار البترول التي تعد أهم العوامل الرئيسية في خلق الأزمة، وتعتبر الصدمة النفطية في شهر أكتوبر عام 1973 م، أول نموذج لهذا النوع من الصدمات الاقتصادية حدث فيها تراجع في النشاط الاقتصادي.

3- **الأزمات المختلطة: Mixed Crisis**: تحدث بفعل عوامل أزمات العهد القديم (المحاصيل الزراعية الرديئة) مع العوامل المسببة للأزمات الحديثة، كأزمات أسواق رأس المال، وانهيار البورصات.

● (خصائص الأزمة الاقتصادية)⁽⁸⁾: ومن أبرزها:

1- انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي: غالباً ما تبدأ الأزمات الاقتصادية بشكل مفاجئ أو تتفاقم بسرعة غير متوقعة، ولا تقتصر تأثيراتها على قطاع معين بل تمتد لتشمل مختلف جوانب الاقتصاد، والمجتمع.

2- ارتفاع معدلات البطالة: تفقد الشركات وظائفها نتيجة لانخفاض الإنتاج، والطلب.

3- تدهور الأوضاع المالية

: أ- انخفاض أسعار الأصول.

ب- أزمات في القطاع المالي.

ج- شح السيولة.

د- زيادة الديون.

● أسباب الأزمة المالية، وأنواعها:

1- أسباب الأزمة المالية: عادة (تبدأ بأزمة نقدية، ومن ثم تتفاقم إلى أزمة مالية، وبعدها تمتد لتغطي كل الأنشطة الاقتصادية، والأمر المهم الذي يجب إدراكه وفهمه هو أن كل أزمة تختلف عن الأخرى في الأسباب، والنتائج، والآثار)⁽⁹⁾ هذا يعني ضمناً كل أزمة تختلف معالجاتها عن الأخرى، والخطأ تطبيق معالجة واحدة على

كل الأزمات، فهناك أسباب كثيرة لظهور الأزمات المالية، وتختلف هذه الأسباب باختلاف مدة الأزمات، ونوعها، وطبيعتها، وأهم تلك الأسباب ما يأتي:

● أولاً- عدم استقرار الاقتصاد المالي: يؤدي إلى الفشل الواسع في الأسواق المالية، وخروج الأسواق المحلية عن إطار السياسة الدولية الموجهة، وعدم التحكم فيها ومراقبتها، وحدوث بعض التقلبات الآتية:

1- تقلبات شروط التبادل التجاري: تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الدولية، وعدم الاستقرار المالي، ويترتب على ذلك مشاكل في خدمة الدين وتراكم القروض غير المنتجة، وتشير البيانات الصادرة من البنك الدولي أن حوالي 75 ٪ من الدول النامية حدثت فيها أزمة مالية، وشهدت انخفاضاً في شروط التبادل التجاري بنسبة 10 ٪، وهذا ما حدث في أزمة فنزويلا، والإكوادور بتاريخ 26 ديسمبر 2019م.

2- تقلبات في أسعار الفائدة العالمية: تؤثر على تكلفة الاقتراض، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر.

3- التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم.

● ثانياً- اضطرابات القطاع المالي⁽¹⁰⁾: أهم أسباب الاضطرابات على المستوى النظام المالي:

1- التوسع في منح القروض وعدم المطابقة بين أصول، وخصوم المصارف.

2- التحرر المالي غير الوقائي. 3- تدخل الحكومي في تخصيص الائتمان.

4- ضعف النظام المحاسبي، والقانوني، والرقابي.

● ثالثاً- سلبيات النظام الإداري: أظهرت تجارب الدراسات أن الإدارات العليا في الوحدات الاقتصادية (المصارف مثلاً)، وقلة خبراتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن عملية تعديل أو إعادة الهيكل المصرفي، وتغيير المناصب

الإدارية لم ينجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من أثارها، وثبتت التجارب أيضاً أن الإدارات نجحت في إخفاء الديون المدومة للمصارف ولعدة سنوات، وذلك إما لضعف الرقابة المصرفية أو لضعف النظام المحاسبي، والإجراءات المحاسبية.

● رابعاً- مكونات تدفقات رأس المال: تعد القروض قصيرة الاجل من أخطر أنواع التدفقات المالية، والأكثر عرضة للسحب في أوقات الأزمات، وتكاليف السحب في الحد الأدنى بالنسبة للمصارف على العكس من تصفية الاستثمارات الأجنبية، والاستثمار بالأسهم.

أنواع الأزمة المالية:

الأزمات المالية يمكن أن تكون ناتجة عن عدة عوامل مثل الفقاعات الاقتصادية، ضعف الرقابة المالية، التوسع الائتماني المفرط، والأزمة المالية أنواع منها:

1- أزمات العملة، وأسعار الصرف: وتحدث في حالة حصول انخفاض كبير في قيمة الصرف، أو إجبار السلطات النقدية للتدخل من خلال بيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف.

2- أزمات أسواق المال (حالة الفقاعات) وأزمة الركود: تحدث هذه الأزمات في أسواق رأس المال، نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعات، عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، أما أزمة الركود فإنها تحدث في قطاع الاقتصاد الحقيقي (الإنتاج)، وينتج عنها عادة مشاكل كبيرة متعلقة بتباطؤ معدل النمو الاقتصادي أو ارتفاع معدلات التضخم وأسعار المواد الأولية، أو ضعف السيولة.

● (سياسات تجنب الأزمات المالية)⁽¹¹⁾:

السياسات الهادفة لتقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها:

1- العمل على تقليل الاضطرابات، والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصاً التي تكون تحت النظام الداخلي للدولة، وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنويع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر.

- 2- الاستعداد، والتجهيز الكافي لحالات الانكماش في الأسواق المالية، والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي، وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص، وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية، والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة، وتصميم نظام رقابة مصرفية من جهة أخرى.
- 3- تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي، والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة.

■ الأزمات العالمية

● أزمة الكساد الكبير (الركود العظيم) 1929م: Great Depression (تعتبر من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي هزت مختلف دول العالم، وتسببت في دمار اقتصادي، واجتماعي كبير، وقلت فيها مستويات التجارة بين الدول، وتدهورت الصناعات المعدنية، وانخفضت أسعار المحاصيل الزراعية، نتج عنها انتشار البطالة، وانخفاض مستويات الدخل)⁽¹²⁾، ووصفت كارثة الركود العظيم بالكارثة الأعظم في القرن العشرين، فحدثت نتيجة لتفاعل معقد من العوامل الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والاجتماعية، وأدت الفقاعة في سوق الأسهم، وضعف النظام المصرفي، والإنتاج المفرط، وانخفاض الطلب، والسياسات الحمائية، والتوزيع غير العادل للدخل إلى انهيار اقتصادي عالمي مدمر، ولم تنته بشكل كامل حتى بداية الحرب العالمية الثانية نتيجة الإنفاق الحكومي الضخم على المجهود الحربي، وزيادة الطلب على السلع، والخدمات لتحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل.

● أسباب أزمة الكساد الكبير 1929م:

1- انهيار سوق الأسهم: (Wall Street Crash) (يُعرف انهيار سوق الأسهم في أكتوبر 1929م، بالثلاثاء الأسود فقد فيها المستثمرون مليارات الدولارات في أيام قليلة، مما أدى إلى تدهور الثقة في الاقتصاد)⁽¹³⁾.

2- المضاربة المفرطة: خلال فترة العشرينيات الصاخبة كان هناك إقبال كبير على شراء الأسهم غالباً باستخدام الائتمان (الشراء بالهامش)، وعندما بدأت الأسعار

في الانخفاض وجد الكثيرون أنفسهم غير قادرين على سداد ديونهم.

3- ضعف النظام المصرفي: أدت عمليات الذعر المصرفي إلى إفلاس آلاف البنوك، فقلل من المعروض النقدي، والائتمان المتاح للأفراد، والشركات، ولم يكن هناك نظام تأمين على الودائع لحماية المدخرين.

4- الإنتاج المفرط، وانخفاض الطلب: خلال الحرب العالمية الأولى زاد الإنتاج الزراعي، والصناعي لتلبية احتياجات الحرب، وبعد الحرب استمر الإنتاج بمعدلات عالية بينما انخفض الطلب، فأدى إلى تراكم المخزونات، وإغلاق المصانع، وتسريح العمال.

5- سياسات تجارية حمائية: فرض قانون (سموت هاولي) للتعريفات الجمركية عام 1930م، في الولايات المتحدة رسوماً جمركية عالية على الواردات أدى إلى ردود فعل مماثلة من الدول الأخرى.

6- توزيع غير متكافئ للدخل: نتيجة تفاوت كبير في الثروة، ونسبة كبيرة من الدخل تتركز في أيدي قلة قليلة، أدى إلى ضعف القوة الشرائية لغالبية السكان.

تداعيات، وأثار أزمة الكساد الكبير 1929م:

1- بطالة جماعية: ارتفعت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق في الولايات المتحدة بنسبة 25 ٪ تقريباً.

2- فقر مدقع: (تدهورت مستويات المعيشة بشكل كبير، وانتشر الفقر، والجوع، والتشرد، وظهرت مدن الصفيح المعروفة باسم (هوفر فيلز Hoovervilles) التي سميت سخرية بالرئيس هوفر)⁽¹⁴⁾.

3- انخفاض الإنتاج، والتجارة: انخفض الإنتاج الصناعي، والزراعي بشكل حاد، وتراجعت التجارة.

4- إفلاس الشركات والمزارع: أفلس العديد من الشركات، والمزارع بسبب انخفاض الأسعار.

5- اضطرابات اجتماعية، وسياسية: أدت إلى زيادة الحركات السياسية المتطرفة في بعض البلدان.

6- تغيرات في السياسات الاقتصادية: تحول في الفكر الاقتصادي، وتدخل أكبر للحكومات في الاقتصاد، كما تجسد في سياسات (الصفقة الجديدة New Deal) التي تبناها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت.

● آثار الأزمة:

تركت أزمة الكساد الكبير آثاراً عميقة على الفكر الاقتصادي، والسياسات الحكومية، فأُنشئت مؤسسات جديدة مثل: (نظام التأمين على الودائع، وتطوير نظريات اقتصادية جديدة تركز على دور الحكومة في إدارة الاقتصاد الكلي، وشكلت الذاكرة الجماعية للعديد من الدول، وأثرت على نظرتها إلى المخاطر الاقتصادية، والأمن الاجتماعي)⁽¹⁵⁾، ودفعت العالم نحو الاهتمام بأحد الجوانب الاقتصادية التي كانت مهملة من قبل، وهو الاقتصاد الكلي، فكان تركيز الدراسات، والأبحاث على جانب واحد، وهو الاقتصاد الجزئي، بجانب ظهور النظرية الكينزية واتباعها من المفكرين بعد أن كانت النظرية الكلاسيكية هي السائدة في ذلك الوقت، وتدهور الاقتصاد العالمي في تلك الفترة من تداعيات سلبية عدة وصل فيها إجمالي مستوى البطالة من القوى العاملة الأمريكية إلى نحو 25 ٪، مع انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 15 ٪، واستمرت تلك الأزمة لمدة 10 سنوات.

الأزمة الاقتصادية الليبية منذ 2011م إلى 2025م: شهد الاقتصاد الليبي أزمة حادة، ومستمرة منذ عام 2011م، وتضافرت عدة عوامل أدت إلى تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية، والمعيشية يمكن

تلخيص هذه الأزمة، وأسبابها، وتداعياتها حتى عام 2025م، في النقاط التالية:

● الأسباب:

1- عدم الاستقرار السياسي، والصراع المسلح: وهذا السبب الجذري للأزمة، (فمنذ الإطاحة بنظام القذافي، غرقت ليبيا في حالة من الفوضى الخلاقة، فتسببت

الصراعات المسلحة بين مختلف الفصائل المتناحرة على السلطة، وأدت إلى تعطيل الإنتاج النفطي، وتدمير البنية التحتية، وتقويض الاستثمار، وزيادة الإنفاق العسكري على حساب التنمية⁽¹⁶⁾.

2- **الاعتماد الكلي على النفط:** يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كامل على عائدات النفط، وأدت الاضطرابات الأمنية، والإغلاقات المتكررة للموانئ، والحقول النفطية إلى تذبذب كبير في إنتاج، وتصدير النفط، فأثر بشكل مباشر على الإيرادات الحكومية، وموارد النقد الأجنبي.

3- **تراجع أسعار النفط العالمية:** شهدت فترات ما بعد 2011م، تقلبات في أسعار النفط العالمية، وانخفضت الأسعار بشكل كبير، فقلل من عائدات ليبيا النفطية، وزاد من الضغط على الميزانية العامة.

4- **تضخم الجهاز الإداري، والتوظيف العشوائي:** تعاني ليبيا من تضخم كبير في القطاع العام، وانفاق جزء كبير من الميزانية على الرواتب دون تحقيق إنتاجية موازية، فتفاقمت هذه المشكلة بسبب التوظيف العشوائي، والمحسوبية خلال سنوات الصراع.

5- **فشل السياسات الاقتصادية:** لم تنجح الحكومات المتعاقبة في تبني سياسات اقتصادية فعالة لتتويع مصادر الدخل أو إصلاح القطاع العام أو تحفيز القطاع الخاص.

6- **تهريب الوقود، والسلع المدعومة:** يستنزف تهريب الوقود، والسلع المدعومة كميات كبيرة من الموارد المالية للدولة دون تحقيق أي فائدة للاقتصاد الوطني.

7- **غياب الدعم الحقيقي للقطاع الخاص:** يعاني القطاع الخاص من ضعف الدعم الحكومي، والبيروقراطية، والعوائق الأمنية، فيؤثر على نموه، وقدرته لخلق فرص عمل، وتنويع الاقتصاد.

تداعيات الأزمة الاقتصادية الليبية:

1- **تدهور مستويات المعيشة:** يعاني المواطنون من ارتفاع الأسعار، وتدهور الخدمات العامة.

2- ارتفاع معدلات البطالة: يؤدي إغلاق الشركات، وتراجع الاستثمار إلى ارتفاع معدلات البطالة.

3- أزمة السيولة: يواجه المواطنون صعوبات في الحصول على السيولة النقدية من المصارف.

4- تدهور البنية التحتية: سببت الصراعات إلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية.

5- (هجرة، ونزوح: أدت الأوضاع الأمنية المتردية إلى هجرة العديد من الليبيين، والنزوح الداخلي)².

● الإصلاحات الاقتصادية في دولة ليبيا:

لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من تبعات الأزمة على الرغم من بعض التحسن في إنتاج النفط في فترات معينة إلا إن عدم الاستقرار السياسي، والفساد المستشري يعيقان أي تعافٍ اقتصادي حقيقي، ومستدام، وتبقى جهود معالجة الأزمة الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بتحقيق الاستقرار السياسي، وتوحيد المؤسسات، وإنهاء الصراعات والانقسامات، وكانت هناك محاولات متفرقة لمعالجة الأزمة الاقتصادية بما فيها محاولات توحيد سعر الصرف، وترشيد الإنفاق، ومكافحة الفساد، وزيادة الإنتاج النفطي. وهذه الجهود غالباً ما تعثرت بسبب الانقسام السياسي، والصراعات المستمرة، وفي ظل الوضع الاقتصادي الليبي المعقد، والمتأثر بالصراعات السياسية، والأمنية، تتطلب أفضل الإصلاحات الاقتصادية رؤية شاملة، ومتكاملة تعالج التحديات الهيكلية العميقة، وبناءً على ما التمسناه من خلال الأحداث الجارية، والتحليلات على جميع الصعد قد نطرح توصيات في هذا عام 2025م، وتحديد أبرز الإصلاحات كالتالي:

1- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني: وهذا الشرط الأساسي لأي إصلاح اقتصادي ناجح، فإنهاء الصراعات، وتوحيد المؤسسات، وبسط سلطة القانون في جميع أنحاء البلاد سيهيئ البيئة المناسبة لعودة الاستثمارات، واستئناف الإنتاج بشكل مستدام.

2 * تداعيات الأزمة الاقتصادية، من واقع ما نلتمسه، ونعيشه منذ ثورة فبراير 2011م، إلى وقتنا الحاضر.

2- تنويع مصادر الدخل: الاعتماد شبه الكامل على النفط نقطة ضعف رئيسية

للاقتصاد الليبي. وأفضل الإصلاحات في هذا المجال كالتالي:

أ- تطوير قطاعات واعدة: كالطاقة المتجددة، والسياحة، والزراعة، والصناعات التحويلية، والثروة السمكية، ويتطلب ذلك استثمارات حكومية، وخاصة، وتحسين البنية التحتية، وتقديم الحوافز والتسهيلات.

ب- دعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة: كونها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتسهيل إجراءات تأسيسها، وتمويلها، وتوفير البيئة الداعمة لنموها.

3- (إصلاح القطاع العام: يعاني القطاع العام من تضخم كبير، وانخفاض في الإنتاجية، وضرورة من إصلاحه على النحو الآتي)⁽¹⁷⁾:

أ- ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال خفض المصاريف التشغيلية غير الضرورية، ومراجعة الامتيازات.

ب- إصلاح نظام الدعم: استبدال الدعم غير الموجه بدعم نقدي مباشر يستهدف الفئات الأكثر احتياجاً، مع مكافحة تهريب الوقود والسلع المدعومة.

ج- إعادة هيكلة المؤسسات العامة لتحسين كفاءاتها، وفعاليتها، ومكافحة الفساد داخله.

د- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال الشراكة في المشاريع الكبرى، وتقليل هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي.

4- مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، والمسائلة: يعتبر الفساد من أكبر المعوقات أمام التنمية الاقتصادية، والإصلاحات الهامة في هذا المجال:

أ- تفعيل دور هيئات مكافحة الفساد، ومنحها الاستقلالية، والموارد اللازمة للقيام بمهامها.

ب- تطبيق قوانين الشفافية، والإفصاح في جميع المعاملات الحكومية، وعائدات النفط.

ج- تعزيز الرقابة، والمحاسبة على المؤسسات العامة، والمسؤولين، ومكافحة تهريب الوقود، والسلع.

5- إصلاح النظام المالي، والمصرفي: ويتطلب ذلك:

- أ- توحيد سعر الصرف للقضاء على التشوهات الاقتصادية، والمضاربات.
- ب- تعزيز دور مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على استقرار العملة، وإدارة السياسة النقدية بكفاءة.
- ج- دعم القطاع المصرفي، وتوفير السيولة النقدية للمواطنين، والمؤسسات، وتشجيع الاستثمارات.

6- إصلاح نظام التعليم، والتدريب المهني: لموائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للاقتصاد المتنوع.

7- ضمانات لحماية محدودي الدخل: يجب أن تترافق أي إصلاحات اقتصادية مؤلمة على المدى القصير بضمانات، واضحة لحماية الفئات الأكثر تضرراً من خلال مجموعة برامج دعم اجتماعي فعالة.

8- إشراك جميع الأطراف المعنية: يجب أن تكون عملية الإصلاح الاقتصادي شاملة بمشاركة الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنين.

■ النتائج:

تُظهر تجربة الكساد الكبير أن التدخل المبكر، والحاسم من قبل الحكومات، والبنوك المركزية يمكن أن يكون أكثر فعالية في الحد من عمق الأزمة، ومدتها مقارنة بالاستجابات المتأخرة، والمتردة، وتبني سياسات انكماشية خلال فترة الركود يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي، وأكدت الدراسة على أهمية استخدام السياسات المالية، والنقدية التوسعية لتحفيز الطلب، ودعم النمو الاقتصادي في أوقات الأزمات، من خلال:

1- لجوء الدول الكبرى إلى سياسات حمائية تجارية مثل: فرض التعريفات الجمركية لحماية الصناعات المحلية، ومع ذلك يُفترض أن هذه السياسات أدت إلى انكماش التجارة العالمية وتعميق الأزمة.

2- التخفيف من حدة الأزمة، وتسريع التعافي الاقتصادي من خلال تبني سياسات

تحفيزية مالية قوية (زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، والمشاريع الاجتماعية)، ونقدية توسعية (التخلي عن معيار الذهب، وخفض أسعار الفائدة، وزيادة المعروض النقدي).

3- يمكن أن يلعب التدخل الحكومي دوراً حاسماً في دعم القطاعات المتضررة بشكل خاص، وتقديم الإغاثة للعاطلين عن العمل، والأفراد الأكثر تضرراً من الأزمة.

4- مرت الدولة الليبية بأزمة اقتصادية حادة منذ ثورة فبراير 2011م، وتميزت بانكماش كبير في الناتج الإجمالي المحلي، وانخفاض في إنتاج النفط (مصدر الإيرادات الرئيسي)، وانخفاض حاد في الاستثمار الأجنبي، واستمرار عدم الاستقرار السياسي، والصراعات الداخلية، والحوكمة المجزأة هي الدوافع الرئيسية لهذا الانكماش الاقتصادي، وتعطيل إنتاج النفط، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، وإعاقة التخطيط الاقتصادي على المدى الطويل، وعدم وجود سلطة مركزية موحدة، ووجود مؤسسات موازية إلى زيادة تعقيد الإدارة الاقتصادية، وتفاقم الأزمة، وزادت الأزمة الإنسانية النزوح الواسع النطاق، ونظام الرعاية الصحية المتدهور طبقة أخرى من التعقيد إلى التحديات الاقتصادية.

5- بداية عام 2024م، قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعادل القوة الشرائية في ليبيا بنحو 65 ٪ فقط من مستواه قبل الحرب في عام 2010م، مما يسلط الضوء على الانحدار الاقتصادي الكبير.

6- لا يزال الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، والغاز الذي يمثل أكثر من 60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90 ٪ من الإيرادات المالية، وصادرات البضائع، ما يجعل البلاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، والاضطرابات في الإنتاج بسبب القضايا السياسية، والأمنية.

7- تدهور البنية التحتية في مختلف القطاعات، وانتشار الفساد، وسوء إدارة الأموال العامة، ووجود إنفاق مواز، وغير معتمد خارج الميزانية الرسمية، يؤدي إلى زيادة الدين العام.

■ التوصيات:

- 1- إجراء إصلاحات هيكلية في النظام المالي لتعزيز الاستقرار، ومنع تكرار الأزمات، بما في ذلك تشديد الرقابة على المؤسسات المالية.
- 2- تعزيز التعاون الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية، والتجارية، وتقديم المساعدات للدول المتضررة، مما يساعد في تسريع التعافي العالمي.
- 3- معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى الأزمة، سواء كانت فقاعات أصول، أو اختلالات هيكلية في الاقتصاد، لمنع حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.
- 4- أبرزت الأزمات السابقة، بما في ذلك الكساد الكبير، والأزمة المالية العالمية 2008م، أهمية وجود نظام مالي قوي، ومنظم بشكل جيد لمنع المخاطر النظامية.
- 5- دعم، وتشجيع التعاون الدولي في تنسيق السياسات، وتقديم الدعم المالي يمكن أن يكون حاسماً في احتواء الأزمات العالمية، وتسريع التعافي.

■ المراجع:

- 1- معجم المعاني الجامع- معجم عربي عربي (2018م): تعريف ومعنى أزمة، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2018م، زيارة: 2025/08/07م.
- <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9/?>
- 2- الأسدي، حسين (2021م): الأزمات الاقتصادية: الأسباب والمعالجات في السياسات الاقتصادية الحديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2021م، ط: 2، ص: 44.
- 3 - Mishkin, Frederic (1991) - ورقة بعنوان (Anatomy of a Financial Crisis) منشورة ضمن NBER Working Paper No. w3934 (ديسمبر 1991م) ، ونشرت لاحقاً في Journal of Evolutionary Economic المجلد 2، العدد 2، صفحات 115-130 (أغسطس 1992م).
- 4- عبد الحميد، عبد الحميد (2018م): الأزمات المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات النامية دراسة حالة الاقتصاد المصري، دار الفكر الجامعي، 2018م، ط: 1، ص: 61.
- 5- الأسدي، حسين (2021م): الأزمات الاقتصادية: الأسباب والمعالجات في السياسات الاقتصادية الحديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2021م، ص: 115.

- 6- عبد الحميد، عبد الحميد (2018م): الأزمات المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات النامية دراسة حالة الاقتصاد المصري، دار الفكر الجامعي، 2018م، ط:1، ص: 66.
- 7- الأسدي، حسين (2021م): الأزمات الاقتصادية: الأسباب والمعالجات في السياسات الاقتصادية الحديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2021م، ص: 45.
- 8- الأسدي، حسين (2021م): نفس المرجع السابق، ص: 95.
- 9- دراجي، السعيد (2010م): الأزمة المالية العالمية: أسبابها، وتداعياتها، وآثارها على الاقتصاد العربي، والبديل التمويلي الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة- الجزائر، 2010م، ص: 47.
- 10- دراجي، السعيد (2010م): نفس المرجع السابق، ص: 48.
- 11- عواد، سعد، أحمد، وسن (2019م): تأثير صياغة المعايير المحاسبية في الإبلاغ عن نتائج الأزمات المالية في البيئة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 42/118، 2019م، تاريخ الدخول: 2025/08/10م. pdf. (1).20(3 file:///C:/Users/HP/Downloads/3
- 12- الأسدي، حسين (2021م): الأزمات الاقتصادية: الأسباب والمعالجات في السياسات الاقتصادية الحديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2021م.
- 13- دراجي، السعيد (2010م): الأزمة المالية العالمية: أسبابها، وتداعياتها، وآثارها على الاقتصاد العربي، والبديل التمويلي الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة- الجزائر، 2010م، ص: 55.
- 14- Galbraith, John (2009): The Great Crash, 1929, Houghton Mifflin Harcourt, Boston- USA, 2009, P: 42.
- https://books.google.com.ly/books/about/The_Great_Crash_1929.html?hl=ar&id=YoXZWqBII8C&redir_esc=y
- 15- صالح، سامي (2020م): تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008م، الأسباب، والانعكاسات على الاقتصادات العربية، دار اليازوري العلمية، 2020م، ط: 2، ص: 142.
- 16- جبريل، وائل (2020م): واقع إدارة الأزمات في الشركات النفطية الليبية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، بنغازي- ليبيا، 2020/03/08م. العدد 1، ص: 25.
- 17- International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Department. Libya (2025): Article IV Consultation – Press Release; and Staff Report, IMF Staff Country Reports 2025.P:1